سوريا تناقش «الجات» من منطلق الدولة النامية

على مدى يومين ناقش ممثلو الفعاليات الاقتصادية السورية وبمشاركة عربية اتفاقية «الجات» وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي العربي عامة والسوري خاصة وتوزعت اراء المتحدثين في الندوة بين مؤيد ومعارض للانضمام الى اتفاقية الجات مبينين مزاياها وسلبياتها على الصعيدين القومي والقطري.

دمشق ـ «البيان» ـ من يوسف البجيرمي

وكان التباين واضحا حول مسالة انضمام سوريا او عدم انضمامها على المستوى الحكومي فوزارة المالية اكدت موقفها الرافض لعودة سوريا الى عضوية الاتفاقية مبررة ذلك بانخفاض موارد الموازنة العامة للدولة نتيجة تحديد سقف التعريفة في الرسوم الجمركية بينما تشجع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وترتفع باتجاه عودة سوريا الى الاتفاقية، كما في ذلك من اثار ايجابية على مجمل النشاط الاقتصادي في البلاد وتغلب المزايا على السلبيات.

لوحظ هذا التباين على مستوى القطاع الخاص بين الصناعيين وبين التجار من مصدرين ومستوردين فمنهم من دافع بحماس عن مزايا الانضمام كامر لا بد منه بينما يرى اخرون ان انضمام الدول النامية ومنها سوريا هو قبول طوعي لهيمنة الدول الصناعية على الدول النامية.

وقال الدكتور يحيى الهندي رئيس غرفة صناعة دمشق ان النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي هو نتيجة للزيادة الحاصلة في قيمة المبادلات التجارية.

واشار الى ان الدول النامية لم تخف تشاؤمها ومخاوفها من نتائج الاتفاقية وما سيكون لها من اثار سلبية في المستقبل على اقتصاديات تتحكم في مصائرها سياسات الدول ذات القدرة الاقتصادية الضخمة وان النتائج الايجابية غير مضمونة.

وطالب في كلمة امام الندوة بوجود تكتل اقتصادي عربي منظم يضمن تنمية التجارة البينية ويعزز الهياكل الاقتصادية القطرية ضمن قواعد مترابطة وفعالة في التكامل الاقتصادي العربي من خلال تفعيل دور جامعة الدول العربية.

اما الدكتور راتب الشلاح رئيس غرفة تجارة دمشق فقد اكد على اهمية انعقاد هذه الندوة والعالم يتحرك اليوم للتعامل مع الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة والى تستيعاب اجراءاتها.

واوضح ان سوريا بسوقها تطلع ملموس لاستقصاء معطياتها وتحديد مدى وعمق تاثيرها على المسار الاقتصادي السوري حيث تلعب التجارة الخارجية دورا بالغ الاهمية.

وان الاتفاقية تشكل تحديا كبيرا للوطن العربي وتفرض عليه الارتقاء في ادائه ووسائله الى المستوى الدولي ليحقق القدرة التنافسية المطلوبة ويدخل القرن الحادي والعشرين من ابواب النجاح والثقة بالنفس.

وفي حديث لرجل الاعمال السوري نزار قباني طالب بعدم الانضمام الى الاتفاقية معتبرها تشكل سيطرة على الموارد الاقتصادية للدول العربية وانها غزو من نوع جديد للاقتصاد العربي وان المستفيد الوحيد هو العالم الصناعي المتقدم والدول النامية في ظل الجات سوف تصبح دولا مستهلكة واكثر فقرا وستقف عائقا على طريق بناء قواعدها الاقتصادية وستترك اثارا سلبية حادة على مجتمعاتها في جميع المجالات.

وقال اننا في سوريا كجزء من الدول النامية غير قادرين على المنافسة في الاسواق الخارجية امام المنتوجات الاسيوية من حيث رخص تكاليف الانتاج فيها وامام المنتوجات الاوروبية من حيث التقنيات والجودة العالية والتمويل.

وان الطريق الصحيح للدول العربية امام التكتلات الدولية العمل على احياء السوق العربية المشتركة.

ومن الخبراء العرب الذين شاركوا بالندوة الخبير الدولي محسن هلال من جمهورية مصر العربية، الذي ابدى تحمسا كبيرا للانضمام الى الجات والذي اعتبرها اتفاقية المستقبل لان ٩٥٪ من التجارة العالمية ستكون لدول الجات وهي اتفاقية الفرص للمكنة فاذا ما تم الاستفادة منها في تحقيق مكاسب جيدة. واذا ما تعاملنا معها بسلبية سنصل الى نتائج سلبية.

وقال: هناك نقطتان مهمتان الاولى: سلبية اذ ان المنطقة العربية هي الوحيدة خارج التكتلات الاقتصادية لان التكتلات هي التي تستفيد من الاتفاقية امام النقطة الثانية اننا امام اتفاقية جديدة ستعيد هيكلة الاقتصاد العالمي وستزيد من حجم التبادلات التجارية وستساعد على ارتفاع معدلات النمو.

وعن كيفية حماية الصناعة الوطنية اوضح عن طريق زيادة التعرفة الجمركية وتجربة مصر في هذا المجال مفيدة فقد استطاعت رفع التعرفة الجمركية لعدد كبير من السلع، وهناك اساليب مؤقتة كنظام الحصص والمنافسة العادلة ومواجهة الدعم.

وبعد الجدل والمنافشة المستفيضة لاتفاقية الجات ساد اتجاه مع اختتام اجتماعاتها بان العالم سيدخل في مطلع العام المقبل مرحلة جديدة وبنظام اقتصاد جديد لا يمكن لاية دولة ان تكون خارجه وان على البلاد العربية التعامل مع الواقع الجديد الذي سيتحكم بحركة التجارة العالمية ولكي يكون العرب في وضع افضل فمن الضروري العامة تكتل عربي او تكتلات عربية اقتصادية تستطيع تجنب الاثار السلبية لاتفاقية الجات.